حكومة إقليم كردستان
وزرة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة صلاح الدين-اربيل
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الإقتصاد

تحليل اثر مؤشرات السياسية المالية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2011-2021

إعداد

مسلم عبدالستار

هەلگورد شەوکەت

هێمن شوان

إشراف

أ.لاوين رفيق احمد

2023م/ 2722ك

(بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ)

{وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا ﴿٢٩﴾}

صدق الله العظيم

سورة: الاسراء

الاية: 29

الاهداء

الى روح المصطفى الامين – رحمة للعالمين..... (محمد صلى الله عليه وسلم)

الى من بحبها و تضحياتهما عرفنا معنى الحياة..... (والدينا والدتنا).

الى من و هبوا لنا ا لحب و الحنان..... (اخوتنا واخواتنا).

الشكر والتقدير

بعد الحمد لله سبحانه و تعالى لاتمام بحثنا هذا فان من واجب الوفاء يقتضني ان نشيد

بالاعتزاز الى استاذتنا الفاضلة)لاوين رفيق احمد(المشرفة على بحثنا ، ولابدائها بالملاحظات العملية القيمة، حيث كانت لسعة صدرها و حسن توجيها لها عظيم الاثر في ظهور البحث بالشكل الذي عليه الان ولاننسى جهودها، ولها منا الفضل والامتنان.

ونشكر كل من شارك حتى بمعلومة بسيطة لاجل اغناء بحثنا المتواضع ، ولهم منا جزيل الشكر والتقدير لكل المنتسبى المكتبة الكلية (الادارة والاقتصاد) لتسهيل الحصول على المصادر .

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهداء	
الشكر و التقدير	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
المقدمة	
الفصل الاول : السياسة المالية واهم مؤشراتها	
المبحث الاول : مفهوم السياسة المالية واهدافها	
المبحث الثاني : مؤشرات السياسة المالية	
المبحث الثالث : مفهوم ناتج محلي الاجمالي	
الفصل الثاني: تحليل اثر المؤشرات السياسة المالية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2020-2010)	
المبحث الاول : اثر الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي	
المبحث الثاني : اثر الايرادات العامة على الناتج المحلي الاجمالي	
المبحث الثالث : اثر الدين العام الداخلي على الناتج المحلي الاجمالي	

قائمة الجداول

رقم	عنوان	الصفحة

المقدمة

يحظى موضوع الاقتصاد العراقى فى الوقت الراهن وعلى المستوى المحلى بعناية كثير من الاقصاديين والباحثين، وذلك لما حصل فيه من تغيرات في النظام السياسى والنظام الاقتصادى المبنى على المركزية والنقاله نحو اقتصاد السوق الحر وتمتاز السياسة المالية بدور كبير في التأثير في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الأمر الذي احتلت فيه هذة السياسة مكانة هامة بإعتبارها أسلوبآ لإدارة الاقتصاديات الوطنية. وقد أخذ مفهوم السياسة المالية بالتطور تبعا لمراحل التطور الاقتصادي والفكري به ولحق به تطور لدورها في النشاط الاقتصادي بدءا من مفهوم الحيادية في الفكر الكلاسيكي والذي امتاز بتوازن الموازنة وعدم حصول أي اختلال فيها ثم المرحلة التدخلية في الفكر الكينزي والذي أخرج السياسة المالية العامة. من حالة الحياد وصار لها دور كبير في تحفيز الطلب عن طريق قيام الدولة بزيادة الإتفاق الحكومي مما يقضي الي حصول إختلال في موازنة الدولة في الأجل القصير مرورا بمفهوم التخطيط المركزي في الفكر الاشتراكي الذي اتخذه أسلوبا لإدارتة إذ صارت المالية العامة جزءا لا يتجزأ من الخطة المركزية، وصولا إلي الفكر المعاصر الذي أعتبر إن زيادة الإتفاق الحكومي المرتبط بزيادة الضرائب تقييدا للحرية الفردية ودعا إلي تخفيض هذا الإتفاق ونتيجة لتوسع وظائف الدولة فقد اتبع ذلك اتساعا لدور السياسة المالية وإدارتها، إذ لم يقتصر دور الإرادات العامة علي تغطية النفقات العامة وإنما صارت أداة مهمة من الأدوات التى لها تأثير واضح في النشاط الاقتصادي إضافة إلي دور النفقات العامة والإيرادات العامة في إعادة توزيع الدخل لذلك ونتيجة لمسيرة وتطورات السياسة المالية فأن النظم الاقتصادية المعاصرة علي اختلافها اخذت علي عاتقها تحقيق هدفها في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لإفراد المجتمع، من أجل تبني هذة النظم مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وفي طليعتها رفع معدل النمو الاقتصادي والتسريع بلتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع عادل للدخل والثروة وإشباع الحاجات العامة ولهذا أخذت يتبني السياسة المالية باعتبارها المحور الرئيس السياسات الاقاصادية وكذلك من خلال تأثيرها علي عرض النقد إذ إن السياسة المالية تضطلع بتحقيق هذا الدور في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

اهمية البحث

تتمثل اهمية هذه الدراسة في ان للسياسة المالية دور كبير ومهم في الاقتصاد العراقي وعلى كافة

المستويات والمجالات الاقتصادية والاجتماعية وتمثل السياسة المالية اداة رئيسة للتأثير في

النشاط الاقتصادي من خالل مؤشراتها المتعددة .

مشكلة البحث

ان دراسة اثر مؤشرات السياسة المالية على الاقتصاد العراقي و بصورة تفصيلية يمكن ان يبين مكامن العقد الاقتصادية والمشاكل التي تواجهها مما يوضح الطرق التي يمكن استخدام تلك المؤشرات بصورة كفوءة.

فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من رؤيا مفادها ان مؤشرات السياسة المالية كالايرادات العامة والانفاق العام والدين العام لها تأثير مباشر على الناتج المحلي الاجمالي .

اهداف البحث

تحليل للواقع الاقتصادي فيما يخص الناتج المحلي الاجمالي ومؤشرات السياسة المالية وحركتهما عبر السلسلة الزمنية المدروسة.

اسلوب البحث

حتى يتسنى لهذه الدراسة الوصول الى الاهداف المحددة التي تسعى الى تحقيقها فإنها اعتمدت على المنهج الوصفي والكمي.

الفصل الاول

الجانب النظري للمؤشرات السياسة المالية الناتج المحلي الاجمالي

المبحث الأول

مفهوم السياسة المالية واهدافها

1-1-1 : مفهوم السياسة المالية

ان مصطلح السياسة المالية اشتق بالأصل من الكلمة الفرنسية [FISC) والتي تعني حافظة النقود أو الخزانة ويعني بالسياسة المالية هي المالية العامة وميزانية الدولة وقد عزز استخدام هذا المصطلح الاكاديمي بشكل واسع بعد أن تم نشر كتاب السياسة المالية ودورات الاعمال للبروفسور الفين هانسن [ALVIN HANSEN] وان مفهوم السياسة المالية هذا يعكس الحاجات والتطورات للمجتمع على مر التاريخ (الربيعى،2013،ص142) . ويراد بالسياسة المالية سياسة الدولة المالية وذلك بتحديد مصادر الايرادات العامة المختلفة وكذلك تحديد أهميتها النسبية وتحديد الطرق المناسبة لانفاق هذه الايرادات لتمويل الاتفاق العام بحيث تكون الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة قابلة للتحقيق. وتعد الضرائب والرسوم المصدر الاساسي للإيرادات العامة للدولة في العديد من بلدان العالم)(وتخرون،2009،ص364) .

2-1-1 : اهداف السياسة المالية

تلعب السياسة المالية دوراً في البلاد تبعاً لنظام الحكم السائد فيها فمثلا في البلاد المتقدمة يكون الهدف منها تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد القومي واشاعة العدالة الاجتماعية بين الأفراد وكذلك في توزيع الدخل والثروة، ومن الواضح أن السياسة المالية تهدف إلى تحقيق هذه الاهداف الرئيسية وذلك ينعكس على مختلف القطاعات في الاقتصاد القومي كما انها تعمل على تنظيم مجمل العلاقات الاقتصادية في المجتمع، وبما أن المجتمع هو مجتمع رأسمالي وعليه فأن القطاع الخاص يلعب دورا مهما من خلال أدواته المالية في رسم السياسة المالية العامة وتأثيره على توازن الاقتصاد القومي (العمري،1988،ص59) .

ومن اهداف السياسة المالية ما يأتي:

1- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ان للسياسة المالية دورا كبيرا تلعبه في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ويشكل خاص في ظروف الكساد او في ظروف الانتعاش من خلال تأثيرها على كل من مستوى التشغيل والاسعار وكذلك على مستوى الدخل القومي ونظراً لذلك فأن الحكومة تقوم باتباع سياسة اقتصادية انكماشية عندما يصل الاقتصاد الى حالة التضخم تتمثل في تخفيض الاتفاق الحكومي وخاصة الانفاق الاستهلاكي أو من خلال اتباع سياسة اقتصادية توسعية في

اوقات الكساد عن طريق الزيادة في الاتفاق العام أو التخفيض في الضرائب أو الاثنين معا (الربيعى،2013،ص69)

2- تحقيق النمو الاقتصادي ان تحقيق النمو الاقتصادي يتم من خلال استخدام أدوات السياسة المالية متمثلة في زيادة الاتفاق الحكومي أو خفض الضرائب وبإيضاح اكثر ان السياسة المالية تقوم بتعبئة الموارد المالية من اجل توفير التمويل اللازم لاستثماراتها الاقتصادية والاجتماعية (الربيعى،2013،ص70).

3- تحقيق مستوى التوظيف الكامل ان تحقيق مستوى التوظيف الكامل يعني تحقيق مستوى التشغيل الكامل للطاقة الانتاجية المتوافرة في المجتمع وأن الاهتمام بتحقيق هذا الغرض كان ولايزال هدف الحكومة في مختلف البلدان (العود،2004،ص91).

4- التخصيص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل تخصص الموارد في حال كون هذه الموارد نادرة او محدودة مقارنة برغبات البشر التي تكون غيرمحدودة في الغالب، وان مورد معين يمكن أن يكون له العديد من الاستخدامات البديلة. لذا يجب التوازن في تخصيص هذه الموارد مع الرغبات المتزايدة في المجتمع (Encyclopedia Britannica, About the sitewww.britannica.com.). وفي حال لم تقم المجتمعات بمواجهة هذه التحديات المتمثلة بندرة مواردها والتقصير عن تلبية حاجاتها فمن المحتمل ان تأتي فترة تتدهور فيها المقدرة الانتاجية للبعض من هذه الموارد ومن المحتمل أن يتوقف البعض الآخر في العطاء(ادم،2000،ص50). اما بالنسبة لتوزيع الدخل فأنه يعد من الاهداف المهمة التي تسعى السياسة المالية الى تحقيقها بل أن يتفوق عليها من حيث الاهمية ذلك انه يحاول الحد من التفاوت في توزيع الدخول والثروات بين الأفراد ويساعد على التقريب فيما بين الطبقات الاجتماعية وتوفير الفرص الكفوءة للمواطنين وتطبيق العدالة الاجتماعية (فوزي،1965،ص66)

.

3-1-1 : دور السياسة المالية في احداث التنمية الاقتصادية

تشمل السياسة الاقتصادية على مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على تحقيق التوازن عند مستوى العمالة الكاملة غير المصحوب بارتفاع المستوى العام للاسعار وبالطبع فهدا الهدف ليس في إمكان الوصول إليه تلقائيا دون اللجوء إلى سياسات أخرى ، كالسياسة المالية و النقدية على أنَّ السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات لان مجال تأثيرها هو سوق الإنتاج وأدواتها الرئيسية هي الإنفاق الحكومي والضرائب بحيث تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع وبهذا تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني ، و قد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي و الاجتماعي لمفهوم الدولة ، ومنذ عام 1929 أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، و معالجة ما يتعرض له من هزات و أزمات، غير أن السياسة المالية لا تستطيع أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، بل ينبغي التنسيق بينها و بين السياسات الأخرى، كما أن السياسة المالية تتأثر بعوامل متعددة منها ما هو سياسي و الآخر إداري، بالإضافة إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد. غير أن اختيار أساليب السياسات الممكن إتباعها للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي في محاولة تحقيق الاستقرار المنشود هو أمر مرهون بظروف كثيرة تتحكم في فعالية كل سياسة منها، وبذلك سنحصر حديثنا في دراسة السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي العام(علي،2011،ص44).

4-1-1 : تطور السياسة المالية

شهد علم المالية تطورا كبيرا في فكرته وأهدافه ووسائله تبعا للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات وتطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، وهو تطور لم يقتصر أثره على علم المالية فقط، بل إنه قد انعكس على مفهوم النظام المالي فنقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتدخلة، حيث تعتبر السياسة المالية هي الشكل العاكس لدور الدولة في كل عصر من العصور، فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة للمجتمع ضعف دور السياسة المالية وحينما ظهرت الدولة كسلطة منظمة ولكن دورها كان محدودا تحت تأثير الإيديولوجيات السائدة آنذاك فكان دور السياسة المالية هو الآخر محدودا.

وظل الأمر كذلك حتى طرأت تغيرات متعددة اقتصادية واجتماعية حول دور الدولة وضرورة تدخلها في كافة مجالات الحياة، ومن هنا ظهر دور السياسة المالية مؤثرا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأن دور السياسة المالية يختلف من دولة إلى أخرى تبعا لاختلاف طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في كل دولة من الدول.

لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثا عن المقصود بالسياسة المالية بثلاث مراحل الأول منها يتعلق بالعصور القديمة قبل الكلاسيك، و الثانية تتصل بأفكار الاقتصاديين التقليديين عن المالية المحايدة، أما المرحلة الثالثة تتعلق بالفكر الحديث عن السياسة المالية المتدخلة سواء في إطار ما يسمى بالمالية المعوضة في الاقتصاديات الرأسمالية) أو التخطيط المالي في الاقتصاديات الاشتراكية(عبدالمطلب،2003،ص43)

المبحث الثاني

مؤشرات السياسة المالية

يمكن للحكومة أن توثر في النشاط الاقتصادي من خلال استخدام الأدوات الرئيسة للسياسة المالية وهي النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة ، ففي حالة الركود تتدخل الحكومة بإحدى أدواتها من أجل إنعاش الإقتصاد ، وذلك بتطبيق سياسة مالية توسعية ، أما في حالة التضخم (أي أرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (فتتدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي بإنتهاجها سياسة مالية إنكماشية (الزين، 2012،ص59)، ومن اهم مؤشراتها:

1-2-1: النفقات العامة

يقصد بالنفقة العامة : مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام (جماعي) (الجنابي، 1995،ص17)

1-1-2-1 : عناصر تعريف النفقات العامة

للنفقات العامة ثلاثة عناصر (بن دعاس، 201 ،ص122)

1 - النفقة العامة مبلغ من النقود : لابد من أستعمال النقود ثمناً لشراء إحتياجات الدولة من السلع والخدمات لتأمين سير قطاعات العامة ، وهذا ما يميز النفقات العامة الحديثة من غيرها من الوسائل التي كانت تستعمل قديماً كالعمل أو الحصول على مواد دون ثمن

2- النفقة العامة يقوم بها شخص عام : لكي تكون النفقة نفقة عامة لابد أن يخرج القرار بصرف النفقة من أشخاص معنين بالحكومة سواء كان رئيس الحكومة أو وزارة معينة أو هيئات عامة أو أشخاص من مجالس المحافظات، كل هولاء يعتبرون أشخاص عامة ، أما إذا قام شخص ببناء مدرسة فهذا يعد نفقة خاصة لمصلحة عامة وليس إنفاقاً عاماً

3- هدف النفقة العامة تحقيق نفع عام : من المعروف أن النفقات العامة تهدف أساساً إلى أشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام على جميع المواطنين وليس فرد أو أفراد معينين ، وبهذا المعنى لا تعد نفقات عامة تلك النفقات التي لا تحقق أشباع عام ولا تحقق نفعاً عاماً للأفراد في بعض الأحيان وعند تطبيق مشاريع لتحقق نفع عام لا يراعون قوانين مثل مراعاة الكفاءة الإقتصادية في تحقيق نفع عام (الشيباني ، 2013 ، 32).

2-1-2-1 : صور أو أشكال النفقات العامة

هناك أشكال عديدة للنفقات منها (الجنابي، 199،ص20 - 25)

أ- الأمن ودفاع والطوارئ: أي النفقات على الجيش والشرطة لتحقيق الأمن الداخلي والخارجي، وفي أوقات الطوارئ مثل الحروب والزلازل والفيضانات.

ب- التمثيل الخارجي : وتضم نفقات الوزارة الخارجية والقنصليات الدولية ونفقات المحافل والمؤتمرات الدولية.

ت- نفقات الثقافة والشباب والرعاية والصحة والتربية والتعليم : ويقصد بالنفقات الرياضية والنفقات التي تصرف على شراء الأدوية والأجهزة الصحية والتعليم من خلال شراء المسلزمات الدراسية وبناء المدارس والمعاهد والجامعات.

ت- أقساط وفوائد الدين العام : أي دفع مستحقات القروض سواء أكانت داخلية أو خارجية مع الفوائد المترتبة علية.

ج- الإنفاق على البطاقة التموينية.

ح- الإنفاق على البنية التحتية.

خ- الأجور والمرتبات التي تدفعها الدولة إلى الموظفين .

د - الإعانات المختلفة وتشمل الإعانات التي تدفع إلى المجتمع ذوي الدخول المنخفضة والفقراء ، والإعانات التي تدفع إلى الدول الأخرى.

ذ- مشتريات الدولة من السيارات والأثاث فالمشتريات هي شراء السلع والخدمات والأصول للمؤسسة ، وهذه تعد واحدة من أكثر العمليات المحفوفة بالمخاطر في الإدارة المالية للدوائر الحكومية أو منظمة غير حكومية، وغالباً ما يتم إساءة استخدامها بواسطة لجنة المشتريات مما يدفع إلى شراء السلع دون المستوى أي دون المواصفات المقبولة للحكومة أو العالمية ، أو الشراء من أطراف ذات العلاقة (Muscatelli etal, 2002,p5).

3-1-2-1 : أسباب تزايد النفقات العامة

تتبين زيادة النفقات العامة من الدراسة التي أجراها الاقتصادي الألماني (فاكثر) بخصوص تطور وزيادة الإنفاق العام في الدول الأوربية خلال القرن التاسع عشر ، حيث صاغ الإقتصادي فاكثر قانون باسم (قانون) فاكثر) ، والذي يشير إلى انه كلما حققت الدولة معدل معين من النمو الاقتصادي فإن ذلك يتبع بإتساع نشاط الدولة، ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي ، ويرجع أسباب زيادة الإنفاق العام إلى أسباب حقيقية و أسباب ظاهرية، فالأسباب الحقيقية هي زيادة دور الدولة في النشاط الإقتصادي ، إتساع دور الإجتماعي للدولة ، أثر الحرب ، أسباب مالية، تغير الدور السياسي للدولة ، أما الأسباب الظاهرية.

فهي (إنخفاض قيمة النقود ، الزيادة السكانية ، التوسع الإقليمي ، إختلاف طرق المحاسبية الحكومية) (طويل، 2016 ،ص44) .

4-1-2-1 : تقسيمات النفقات العامة

الأول : التقسيم حسب معيار التأثير في الدخل الوطني أي القوة الشرائية وتضم (النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية)

1- فالنفقات الحقيقية هي النفقات التي تقوم بها الحكومة مقابل الحصول على إيراد سواء من السلع او خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية وتنتج مقابل ذلك زيادة جديدة في الدخل القومي، ولذلك تسمى بالنفقة المنشئة للخدمات مثل الرواتب والنفقات الاستثمارية والجارية) (بن دعاس ،2010،ص122) حيث تمثل النفقات الاستثمارية الطلب على السلع الإنتاجية عن طريق زيادة في وسائل الإنتاج ، أما النفقات الجارية يقصد بها ضمان سير إدارة معينة أو أداء خدمة أو تشغيل وحدة إنتاجية (الجنابي،1995،ص27) .

2- النفقات التحويلية هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة في نقل جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية المرتفعة الدخل إلى طبقات محدودة الدخل دون مقابل (صالح والرتيمي 12 20201).

الثاني : التقسيم حسب معيار التكرار والدورية

وتشمل (النفقات العادية وهي التي تتكرر بانتظام والنفقات غير العادية هي التي لا تتكرر بانتظام) يرجع سبب تقسيم النفقات إلى نفقات عادية وغير عادية إلى الحاجة لتحديد مدى الالتجاء إلى الموارد (الأموال (غير العادية لتغطية الإنفاق العام ، أي فكرة النفقات غير العادية قد أستخدمت لتبرير اللجوء إلى الموارد غير العادية مثل القروض و الإصدار النقدي الجديد) (الملكي ،201 للدولة (الزين،2012،ص60).

الثالث : تقسيم النفقات حسب المعيار الوظيفي للدولة (الزين ، 2012 ، 60)

أ- النفقات الإدارية للدولة : وهي النفقات المرتبطة بسير المرافق العامة اللازمة لقيام الدولة وتشمل نفقات العدالة والأمن والدفاع والتمثيل السياسي للدولة

ب- النفقات الإقتصادية للدولة : وهي نفقات ذات طابع إقتصادي، أي تحقيق هدفاً إقتصادياً مثل القيام بالاستثمارت.

ج- النفقات الإجتماعية للدولة : وهي النفقات الأساسية للخدمات القاعدية مثل نفقات الصحةونفقات التعليم.

الرابع : التقسيم النفقات العامة المنتجة والنفقات العامة غير المنتجة

فالنفقات المنتجة هي التي يتوقع من إنفاقها تحقيق إيراد للدولة بشكل مباشر مثل بناء سكك حديدية أو مشاريع إقتصادية منتجة، أما النفقات غير المنتجة وهي التي لا يتوقع من إنفاقها الحصول على إيراد معين بشكل مباشر.

2-2-1 : الإيرادات العامة

تعد الإيرادات العامة الجزء الرئيس من الأدوات التي تستخدمها الدولة في تنفيذ خططها التنموية الشاملة ، وتسعى دوماً إلى زيادة حصيلتها والحفاظ عليها ، كما تعد مؤشراً حقيقياً يعكس مدى فعالية ونشاط الأداء المالي والإقتصادي للدولة (الشيباني ، 2013 ، 38) تعرف الإيرادات العامة على أنها مجموع ما تحصل علية الدولة من أموال من مصادر مختلفة لتغطية نفقاتها (الشمري و الشمري ، 2018 ،ص75) .

وتقسم الإيرادات إلى أنواع عدة :-

1- الرسوم :- يعرف الرسم بأنه مبلغ من النقود يدفعه الشخص جبراً إلى الدولة أو أحد مرافقها العامة مقابل نفع خاص يحصل علية الأشخاص ، ويتبين من هذا التعريف بأن خصائص الرسم ثلاث وهي الصفة النقدية و الصفة الجبرية و ومقابل في الرسم (الشيباني ،2013 ،ص39).

2- الدومين : وهي إيرادات الدولة من أملاكها العامة التي تحصل علية الدولة مقابل خدمةاستخدام ممتلكاتها من قبل الآخرين مثل الأبنية والعقارات الحكومية (حوح و مرغاد، 2016،ص400).

3- الثمن العام -: يعرف الثمن العام بانه مبلغ يدفعه بعض الأفراد أختيارياً مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة أو بعض المنشئات التابعة للقطاع العام مثل خدمات المترو الأنفاق أو خدمات السكك الحديدية (طويل،2016،ص46).

4- الإتاوة : هي مبالغ نقدية تفرض على مالكي العقارات نظير خدمة تقدمها الدولة لهم مثل خدمة الكهرباء والماء و الطرق و التسجيل العقاري) (الجنابي،1999،ص60) .

5- الغرامات : تعرف الغرامات على أنها العقوبة المالية التي تفرض على الاشخاص المخالفين للقوانين العامة ، لذلك فأن الغاية منها ليست الحصول على الإيرادات وإنما لمعاقبة المخالفين ولتنظيم الحياة ، لذلك يصعب الاعتماد عليها في تحصيل الإيرادات لأنها معتمدة على نسبة المخالفين ، الأمر الذي يجعل حصيلتها ضئيلة وغير ثابتة (الشمري والشمري، 2018 ،ص76).

6- الإصدار النقدي الجديد : تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي الجديد أو ما : يسمى (التمويل بالعجز) لتمويل إنفاقها العام في حال لم تتمكن الدولة من الحصول على إيرادات من مصادر أخرى وتعد إيرادات طارئة، أي زيادة كمية جديدة من النقد الورقي ، وإن هذه

العملية لها آثار سلبية منها زيادة المستوى العام للأسعار و إنخفاض قيمة النقد و انخفاض الدخل الحقيقي للفرد (العذاري و العصامي،2020،ص11) .

7- الإعانات والهبات -: وهي المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الدول الأخرى مثل المساعدات المالية للفقراء أو لمعالجة مشاكل إقتصادية أو مساعدات مالية للعمليات العسكرية ، أو يقدمها المواطنين للدولة كمساعدات لحل بعض المشاكل الإقتصادية والاجتماعية (حدادي ،2017،ص95).

8- الضرائب:- وهي الأموال النقدية التي تدفع إجباراً أو الزاماً وبدون مقابل للحكومة ، أو هي المصدر الرئيس للإيرادات بإستثناء الحالات التي تكون فيها الحكومات قادرة على جباية ريع استخراج النفط والغاز والمعادن (Allen , 2020, p2).

3-2-1 : الدين العام

1-3-2-1 : تعريف الدين العام

وتعرف على أنها الأموال التي تفترضها الدولة لتمويل الأنشطة الحكومية من أشخاص أو هيئات أو المصارف التجارية الوطنية أو من البنك المركزي الوطني ، أو من أشخاص أو هيئات أو المصارف الدولية مقابل أن تتعهد الدولة بسد المبالغ المقترضة فضلاً عن مبلغ الفائدة المتفق علية وفق الشروط المبرمة في العقد (Allen , 2020, p2) وتنقسم القروض العامة إلى قروض داخلية وخارجية ، فالقرض الداخلي هو القرض الذي تحصل علية الدولة من الجمهور أو المؤسسات الوطنية ، أما الفرض الخارجي فتحصل عليه من المنظمات الخارجية الأجنبية، وكما تقسم القروض إلى قروض قصيرة أي تكون خلال سنة ومتوسطة تكون بين (51) سنوات وطويلة من (5 - 20) سنة (خلاقي ، 2019 ،ص24) يعتمد الأختيار بين الاقتراض الخارجي والمحلي على تكلفة الأموال (سعر الفائدة) وهيكل الاستحقاق و المخاطر، تشير الأدبيات إلى أن الدولة يمكن أن تقترض من الخارج طالما أن رأس المال المكتسب بهذه الطريقة ينتج معدلاً عائداً أعلى من تكلفة الاقتراض الخارجي ، ففي هذه الحالة يقوم البلد المقترض بزيادة قدرته وتوسيع الإنتاج بمساعدة المدخرات الأجنبية ، إن معظم الموارد المحلية للبلدان النامية لا تدعم جهود التنمية الوطنية ، وهناك حاجة إلى التمويل الخارجي التكملة الموارد المحلية، ويجب أن يكون لها حدود قصوى لتجنب مستويات الديون المرتفعة التي لا يمكن أن تتحملها الحكومة (Rena & Kefela, 2011, p27-30).

يعرف صندوق النقد الدولي الدين العام لدولة ما بأنه مجموعة الديون المعقودة أو المضمونة بواسطة الأجهزة العامة والمسددة إلى المقيمين وغير المقيمين في البلد أي الأجانب وفي ميعاد استحقاق معين ويتضمن هذا التعريف وجود عنصرين رئيسيين.

- وجود عقد ضامن من قبل الدولة أو أحد مؤسساتها العامة.
- ميعاد استحقاق محدد

ويتفق هذا مع المنطلقات الفكرية لصندوق النقد والبنك الدوليين في هذا الإطار، حيث يؤدي الأخذ بهذا المفهوم إلى تفسير مشكلة عجز الموازنة وما يترتب عليها من دين محلى وخارجى ومن خلال القاء المسئولية في هذا على اتساع الحجم الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وما ينتج

عن ذلك من سياسات تصحيحية يقترحها الصندوق والبنك الدوليين بشأن الحد من الاتفاق العام وخصخصةوحدات القطاع العام الخاسرة(Easterly, 1933, p315) .

كما عرفت اتفاقية فينا عام ١٩٨٣ الدين العام بأنه التزام على الدولة تجاه دولة أخرى أو منظمة دولية أو أي شخص آخر من أشخاص الدولة سواء كان معنوي أو مادي نشأ طبقا للقانون الدولي."

كما يمكن تعريف الدين العام public debt بأنه مصدر من مصادر الإيرادات العامة، تلجالادولة إليه لتمويل نفقاتها العامة عندما تعجز عن توفير إيرادات أخرى ولاسيما من الضرائب فتقترض إما من الأفراد أو من هيئات داخلية أو دولية أو من دول أجنبية.

ويقصد بالدين العام المبالغ التي تلتزم بها إحدى الوحدات العامة في الدولة للغير نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز فى الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة ودفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط إنشاء هذا الدين "(Easterly, 1933, p315).

ويعرف البعض الدين العام بأنه مجموعة الالتزامات Obligations التي تعهدت الدولة والتزمت بالوفاء بها دولة معينة تجاه دائنين سواء كانوا من الداخل أو الخارج وتنتج هذه الالتزامات على عدة أنواع من الديون"(world bank,1988p71,)

ويعرف الدين العام المحلي بأنه مبلغ نقدي تحصل عليه أو تستدينه الدولة أو أي شخص معنوي عام آخر من الأشخاص العامة أو الخاصة مع تعهدها برده ودفع فوائد عنه وفق شروط محددة تتعلق بمدة القرض وفترة السماح وأسعار الفائدة.

واستنتاجا مما سبق، فإن الدين العام المحلي ينشأ نتيجة اقتراض الدولة من السوق المحلية بالعملة الوطنية وتفرض الدولة الشروط التي ترغب فيها، ومقابل ذلك تلتزم بسداد أصل القرض مع دفع فائدة وفقا لشروط معينة يحددها قانون القرض العام وتصدر الدولة مقابل هذه القروض سندات تسمى سندات الدين العام وتنحصر مكونات الدين العام المحلى في الآتي :

1- الاصدار النقدي : ويتمثل فيما تصدره الحكومة أو البنك المركزي من نقود متمثلا في ضرورة دعم المقدرة الإنتاجية للمجتمع، وهذا يعد دينا على الاقتصاد القومي، و إن لم تلتزم الدولة صراحة بدفع مقابله.

٢- الالتزامات والتعويضات و التي تعد للغير قبل الحكومة نظير انتزاع الملكية الخاصة للمنفعة العامة، وخاصة إذا صدر في مقابلها سندات على الحكومة لصالح الغير.

٣_القروض العامة وتنحصر في عملية الاقتراض العام التي تقوم بها الحكومة أو إحدى مؤسساتها وتصدر في مقابلة صكوك حكومية تتعدد أشكالها حسب أجال استحقاقها وحسب أسعار الفائدة عليها.

ويعرف الباحث الدين العام بأنه اتفاق بين طرفين يتعهد بموجبه الطرف المدين وعادة ما تكون الدولة أو أي شخص معنوي عام بتسديد أقساط وفوائد الدين في حالة القرض الخارجي أو إطفاء تسديد فوائده في حالة الفرض الداخلي خلال مدة زمنية معينة، وابتداء من تاريخ سندات الدين مع معين وبفائدة محددة في عقد الدين وبطريقة معينة للسداد متفق عليها بين الطرفين. وعلى هذا الأساس يرى الباحث أن مصطلح الدين العام هو الأكثر دلالة لأنه يشمل المفاهيم الأخرى مثل القروض العامة أو المديونية العامة أو الديون الحكومية أو الديون السيادية .

1-2-3-2 : الآثار الاقتصادية للدين العام

يمثل الدين العام المحلي واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه اى دولة سواء تم النظر إليه من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية ، ومشكلة الدين العام المحلي تمثل تحدياً هاماً لاستراتيجية التنمية ، فقد أدى عدم التوافق بين الانتاج الاستهلاك والادخار والاستثمار .. إلى وجود فجوة تمخضت عنها مشكلة الدين العام المحلي .

وتمارس مشكلة الدين العام المحلي عدداً من الاثار الاقتصادية غير المرغوب فيها على أفراد المجتمع ، وفيما يلي أهمها :

1 - لعل أهم تكاليف الدين العام المحلي هي التكاليف الإنسانية والاجتماعية والتي تجعل ملايين الفراد يصابون بالإحباط واليأس من تحسن الأحوال في المستقبل ، كما يضيع على ملايين أخرى من الأطفال فرص السعادة والتمتع بالحياة وذلك دون جريمة اقترفوها سوى أنهم ولدوا في مجتمع يتزايد فيه حجم الدين العام المحلي، مما يؤدي إلى عدم استقرار المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً .

٢ - يستخدم الدين العام المحلي لتمويل عجز الموازنة العامة هذا من ناحية ، وأعباء خدمة الدين العام تمثل نفقات إضافية في الموازنة العامة للدولة من ناحية أخرى ، ونظراً لسوء إدارة المالية العامة فإن الإنفاق العام يتزايد من سنة لأخرى وبمعدل نمو أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة ، وبالتالي فإن عجز الموازنة يتزايد ويستمر الأمر الذي يترتب عليه مباشرة تزايد الدين العام المحلي واستمراره في حلقة خبيثة مفرغة من تراكم المديونية وأعباء خدمة الديون ، ومن الناحية الأخرى فإن تخصيص مبالغ كبيرة تصل إلى حوالي ربع النفقات ، وحوالي ثلث الإيرادات لخدمة الدين يعني حرمان المواطنين من الاستفادة من هذه المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الدين .

والدين العام إن لم يكن في مشروعات ذات عائد مجز يحمل بأعباء خدمة الدين - أقساط وفوائد - وعلى الأجيال اللاحقة أن تسد ذلك من مدخراتها ، الذي ربما يكون نتيجة أخطاء لا تتم محاسبة المسئولين عنها .

٣ - تزايد الدين العام المحلي أدى إلى تحويل أموال الق طاع الخاص التي كانت قوة لتوظيفها في مشروعات إنتاجية إلى الحكومة ، حيث يتم تبديدها في نفقات عامة غير منتجة . ويترتب على حرمان القطاع الخاص من رؤوس الأموال تدهور الإنتاج القومي" .

٤ - لقد ساهم تراكم الدين العام المحلي في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد المحلي ، حيث أن الزيادة النسبية في المعروض النقدي ، واتساع فجوة الطلب المحلي ، قد سببت ارتفاعاً في معدل الأسعار ، ولقد جاء ذلك نتيجة لعجز الموازنة العامة المزمن والذي تم تمويله بشكل أساسي بإصدارات نقدية متتالية (٢) .

٥ - كما ساهم الدين العام المحلي في سوء توزيع الدخل القومي من طريقين :

الأول : أن التضخم في حد ذاته يساعد على سوء توزيع الدخل القومي ". الثاني : أن حملة السندات الحكومية - في رأي الكلاسيك - لابد أن يكونوا من الطبقات الغنية ، في حين أن نفقات خدمة القرض وسداده عادة ما تمول عن طريق فرض الضرائب غير المباشرة التي تتحمل الطبقات الفقير عبتها الأكبر ، فيزيد بذلك سوء توزيع الدخل القومي .

٦ - يرى البعض أن الدين العام يغرى الحكومات بالإسراف والتبذير ، لأنه وسيلة سهلة للحصول على مبالغ ضخمة ، ويضيفون إلى ذلك تكرار إصدار الدولة للدين العام يؤثر تأثيراً سيئاً على التقدم الاقتصادي للدولة ، وأنه يفتح أمام الأفراد مجالاً لاستثمار رؤوس أموالهم بطريقة سهلة بعيدة عم المخاطرة ، مما يجعلهم يحجمون عن استثمارها في المشروعات الصناعية والتجارية التي تستدعي تحمل المخاطر، والتي يعزى إليها الكثير مما وصل إليه العالم من التقدم الاقتصادي .

٧- زيادة أعباء الدين المحلي تؤدي إلى سوء توزيع الدخل القومي ، وذلك لأن جانباً مهماً من الإيرادات العامة وبخاصة الإيرادات السيادية (الضرائب (تعود مرة أخرى إلى الشرائح الغنية في المجتمع في صورة مدفوعات بفوائد وأقساط الدين العام المحلي ، وذلك بدلاً من توجيه حصيلة الضرائب إلى الإنفاق على التعليم، والصحة والقطاعات الاجتماعية الأخرى والتي يستفيد منها بشكل أكبر الشرائح الفقيرة في المجتمع.

8- تزايد حجم الدين العام المحلي أدى إلى إزاحة الحكومة للقطاع الخاص ، وهذه الإزاحة لها آثارها الانكماشية على الائتمان وفرص العمل وتوزيع الدخل والإزاحة عبارة عن مفهوم يوضح الأثر العكسي للعجز الحكومي على الاستثمار الخاص ، حيث أن نمو العجز الحكومي مالياً يزيد من حجم الحكومة بالمقارنة بحجم القطاع الخاص، كما يؤدي نمو هذا العجز أيضا إلى إزاحة القطاع الخاص من سوق رأس المال ، بسبب قيام الحكومة بحسب الأموال التي كان من الممكن أن يفترضها القطاع الخاص من السوق لتمويل استثماراته الخاصة، لو لم يكن العجز الحكومي قد ازداد، ويتعرف منتقدو السياسة المالية التعويضية على تحقيق الإزاحة بالاعتقاد في أنه لو فشلت الزيادة في الإنفاق العام الممولة ، سواء بالضرائب أو بصكوك تغطي الدين في حفز إجمالي النشاط الاقتصادي ، فإن معنى ذلك أن القطاع الخاص قد أزيح بفعل الحكومة ".

وهكذا فإن جزءاً لا يستهان به من السيولة الخاصة قد تم امتصاصها في السندات والأذونات الحكومية وذلك على حساب الاستثمارات الإنتاجية مما يؤثر سلباً على تلك الاستثمارات ، ومن ثم على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتوسع الحكومة في إصدار أوراق الدين العام (السندات وأذون الخزانة (بعد الانتهاء من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي قد تسبب في إحداث حالة من الركود سيطرت على الاقتصاد المصري طوال فترة محل الدراسة، وساهم في ارتفاع أسعار الفائدة المستويات أضرت بأنشطة القطاع الخاص المحلي .

٩ - الدين العام المحلي في جوهره هو ترحيل من جيل إلى جيل لاحق. ويتوقف هذا على نوعية استخدام الدين العام المحلي، فإن كان إنفاقه على أغراض استهلاكية تحمل الجيل القادم العبء كله لحساب الجيل الحالي ، والعكس قد يكون صحيحاً .

المبحث الثالث

الاطار النظري لناتج المحلي الاجمالي

1-3-1 : مفهوم الناتج المحلي

نعرف الناتج القومي National Income بأنه هو " القيمة السوقية لجميع السلع النهائية و الخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة". أما الدخل القومي National Income فهو"مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة". و يعرف الإنفاق الكلي Total Expenditure

بأنه عبارة عن " الطلب الكلي في المجتمع و المتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد". لتكون تلك القطاعات الأربعة هي(مجدي،2021،ص29):-

1- القطاع العائلي (قطاع المستهلكين).
2- قطاع رجال الأعمال (القطاع الإنتاجي).
3- القطاع الحكومي.
4- قطاع العالم الخارجي.

1-3-2 : طرق قياس الناتج القومي بطريقة الناتج

تقوم هذه الطريقة على أساس قياس قيمة كل السلع النهائية والخدمات التي أنتجت خلال العام. ولكي يتم تجميع كافة المنتجات من سلع وخدمات لابد من جمع القيم السوقية لتلك المنتجات، فإنه من غير ذي معنى أن يكون الجمع على أساس الكميات، إنما نقوم مثلاً بجمع كمية الآلات المنتجة مضروبة في قيمة الآلة الواحدة زائداً كمية القمح مضروبة في ثمن الوحدة منه ... وهكذا. و يثار هنا تساؤل هام وهو(موسى،2014،ص39):-

ماذا يحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي ؟ و ماذا يستبعد عند حسابه؟

للتعرف على السلع و الخدمات التي يتعين حسابها ضمن الناتج القومي الإجمالي، و تلك التي نستبعدها، لابد و أن نتطرق إلى ما يعرف بالعمليات الغير سوقية Nonmarket Transaction و هي "العمليات التي تتضمن سلع و خدمات لا ترد إلى الأسواق و لا تتم مبادلتها بالنقود". فحساب السلع السوقية التي تحدد لها قيم في الأسواق هو أمر لا يشكل أي صعوبة، و لكن هناك ايضاً سلع غير سوقية فهي لا ترد إلى الأسواق و لا تحدد لها أثمان فيها و بذلك قد لا يتضمنها الناتج القومي باعتباره يقيس القيمة السوقية للإنتاج، فهل تدمج أم تستبعد عند حساب الناتج القومي الإجمالي؟

- السلع التي يتم استهلاكها بواسطة منتجيها و لا تصل إلى الأسواق، كالجزء الذي يستهلكه المزارع من محصوله الزراعي، أو ذلك الجزء الذي يستهلكه الصياد من حصيلته السمكية، وما إلى ذلك، هي سلع تمثل جزء من الناتج القومي لابد من إضافته وفق إجماع الاقتصاديين، على أن تحسب قيمته على أساس أسعار مثيلات تلك السلع في السوق.

- خدمات الإسكان أو المساكن التي يقطنها ملاكها هي أيضاً خدمات يجب أن تحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي، و يتم تقييمها كأنما يؤجرها أصحابها.

- الخدمات الحكومية المجانية كالدفاع و الأمن و الشرطة و الصحة و التعليم كلها خدمات لابد و أن تدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي، و لكن هذه الخدمات لا يمكن تقييمها على أساس سعر مثيلاتها في السوق خاصة وأن كثير من الخدمات الحكومية لا يوجد لها مثيل في السوق، و لذلك تحسب على أساس التكاليف التي تتكلفها الدولة في سبيل تقديم تلك الخدمات. و يستبعد من هذه القاعدة ما يعرف بنفقات التحويلات Transfer Payments و هي "نفقات تتحملها الحكومة دون الحصول على مقابل أو مساهمة من الحاصلين عليها في الناتج القومي (مثل معونات الضمان الإجتماعي، تعويضات البطالة، معونات العجز و الشيخوخة، و معونات ضحايا الحروب و الكوارث)"، فهي مدفوعات لا تعكس أي إنتاج جاري إنما بمثابة تحويل للإيرادات الحكومية إلى المستفيدين المعنيين منها، و لذلك فمن الواجب عدم حسابها ضمن الناتج القومي.

- الخدمات الشخصية المجانية و التي يقدمها الأفراد دون الحصول على مقابل لها كخدمات ربات البيوت أو كتابة أستاذ لمقالة علمية مجانية أو إصلاح الرجل لسيارته بنفسه.. إلخ، كلها خدمات منتجة يتعين إدخالها ضمن الناتج القومي الإجمالي، إلا أن صعوبة حصرها و تعيين الحد الذي يمكن أن يتوقف عنده حساب مثل هذه الخدمات تعمل على عدم إدخالها بالفعل في الناتج القومي (حيث يمكن لهذه الخدمات أن تمتد إلى حلاقة الرجل لذقنه، عناية الأم بأطفالها و طهيها طعامهم، أو إصلاح الرجل لبعض الأعطال المنزلية أو طلائة لجدران منزله أو العناية بالحديقة).

الآن، و بعد أن تعرفنا على السلع و الخدمات التي تدخل ضمن الناتج القومي الإجمالي، فإننا نشير إلى نقطة مهمة، ألا و هي وجوب الأخذ بالسلع النهائية التي تصل إلى الأسواق، و هذا يعني عدم احتساب السلع الأولية و الوسيطة . فمثلاً لو كان لدينا سلعة نهائية كالملابس القطنية الجاهزة، فإن المادة الأولية (الخام) هي القطن. فلو باع مزارع قطن بمبلغ 20 ألف ريال لمصنع غزل و نسيج ، قام بصنع القماش ليبيعه لمصنع الملابس الجاهزة بمبلغ 30 ألف ريال، ثم قام ذلك الأخير بصنع الملابس القطنية و باعها في السوق بما قيمته 50 ألف ريال. فإذا حسبنا جميع السلع المنتجة من أولية و وسيطة و نهائية يصبح الناتج لدينا= 20 +30+ 50= 100 ألف ريال.

و لكن في الحقيقة أن القطن لم يصل إلى الأسواق في صورة نهائية إنما أدخل في صناعة النسيج، و النسيج لم يباع في السوق كنسيج إنما أدخل بأكمله في صناعة الملابس الجاهزة، فالسلعة النهائية التي وصلت إلى السوق هي فقط الملابس و قيمتها 50 ألف ريال. و لتجنب الإزدواجية و التكرار في الحساب يتعين حساب الناتج القومي الإجمالي باتباع أحد الأسلوبين التاليين(السلمان و البكر،2016،ص19):-

<u>أ- أسلوب المنتج النهائي:</u> و هو أسلوب يقضي بجمع قيم جميع السلع النهائية المنتجة و الخدمات، و عدم إدخال أي عمليات وسيطة عند حساب الناتج القومي الإجمالي (و يكون الناتج القومي كما في مثالنا السابق هو 50 ألف ريال بافتراض أن المجتمع ينتج سلعة واحدة فقط هي الملابس).

<u>ب- أسلوب القيمة المضافة:</u> القيمة المضافة Added Value هي " المساهمة الصافية في الناتج القومي". أي هي عبارة عن قيمة إنتاج المشروع مطروحاً منه مشتريات المشروع من الغير، أو بعبارة أخرى:-

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – مستلزمات الإنتاج.

ومجموع القيم المضافة لجميع المشروعات أو المراحل الإنتاجية يعطينا الناتج القومي الإجمالي.

الفصل الثاني : الفصل الثاني: تحليل اثر المؤشرات السياسة المالية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2010-2020)

تمهيد

تساهم السياسة المالية بدور هام في نمو الناتج المحلي الاجمالي، وذلك بشكل مباشر من المؤشراتها وهي النفقات العامة والايرادات العامة والدين العام ، وعملت هذه الدراسة على إبراز هذا الدور من خلال تحليل العلاقة بين هذه المشرات والناتج المحلي الاجمالي العراقي.

حيث شهد معدل التغير السنوي خلال مدة الدراسة تذبذبا وذلك لاسباب عديدة، فان اكبر معدل التغير في سنة 2010 والبالغ (134.1%) للناتج المحلي الاجمالي، ولان العراق دولة ريعية يعتمد ناتجه المحلي بنسبة كبيرة على انتاج واستخراج النفط، ولان في هذه السنة زادت انتاج النفط وارتفع سعره.

اما اقل معدل بلغ (26.9%) وذلك في سنة 2015، نتيجة انخفاض الانتاج النفطي وتدمير عدد من الحقول النفطية من قبل المنظمة الارهابية (داعش) خلال سيطرتهم على عديد من المناطق العراقية. كما موضح في الجدول (1) الاتي:

الجدول (1) تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2010-2021)

مليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل تغير السنوي
2010	162,064,566	---
2011	217,327,107	134.10
2012	254,225,491	16.98
2013	273,587,529	7.62
2014	266,332,655	(2.65)
2015	194,680,972	(26.90)
2016	196,924,142	1.15
2017	221,665,710	12.56
2018	268,918,874	21.32
2019	276,157,868	2.69
2020	219,768,798	(20.42)
2021	301,439,534	37.16

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء و الابحاث ، تقارير النشرة السنوية للمدة (2003 - 2021) .
- وزارة التخطيط و التعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية

* معدل نمو السنوي من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات اعلاه مستعينا بقانون معدل النمو السنوي = السنة اللاحقة – السنة السابقة/ السنة السابقة * 100.

المبحث الاول

مؤشر النفقات العامة واثرها في النتاج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2010 – 2021)

ان النفقات العامة تتحقق بوجود الايرادات العامة بالدرجة الاساس، وفي حال عدم توفر الايرادات فأنه يلجأ الى طرق اخرى لسداد هذا الانفاق. ان الظروف عاشها العراق قد كلفته الكثير من الانفاق فيما يخص نفقات الحرب من جهة واعادة تأهيل البنية التحتية التي تهدمت جراء الحرب من جهة اخرى.

2-1-1 تطور النفقات العامة في العراق للمدة (2010 – 2021)

في الجدول (2) ان اعلى نسبة التغير للنفقات العامة والبالغ (38.15%) وذلك في سنة 2019، حيث زاد النفقات العامة ولاسيما النفقات العسكرية ولاعادة السيطرة الدولة على مناطق المحتلة من قبل المنظمة الارهابية، واعادة اعمار البنة التحتية.

اما اقل معدل التغير السنوي في سنة 2015 والبالغ (-37.23%)، نتيجة انخفاض الانتاج النفطي وتدمير عدد من الحقول النفطية من قبل المنظمة الارهابية (داعش) خلال سيطرتهم على عديد من المناطق العراقية.

جدول (2) تطور نفقات العامة في العراق للمدة (2010-2021)

مليون دينار

السنوات	نفقات العامة	معدل تغير السنوي
2010	70,134,204	---
2011	78,757,667	12.30
2012	105,139,575	33.50
2013	119,127,556	13.30
2014	112,192,126	-5.82
2015	70,417,515	-37.23
2016	73,571,040	4.48
2017	75,490,115	2.61
2018	80,873,189	7.13
2019	111,723,523	38.15
2020	76,082,443	-31.90
2021	102,849,659	35.18

المصدر

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء و الابحاث ، تقارير النشرة السنوية للمدة (2003 - 2021) .

* معدل تغير السنوي من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات اعلاه مستعينا بقانون معدل النمو السنوي = السنة اللاحقة – السنة السابقة/ السنة السابقة * 100.

2-1-2 نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2010 – 2021)

الجدول (3) يبين نسبة المساهمة للنفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغ اعلى نسبة المساهمة في سنة 2013 وبلغ (43.53%)، اما اقل نسبة المساهمة للمدة الدراسة (2010-2021) فبلغ (30.07%) الى الناتج الامحلي الاجمالي. وذلك لزيادة النفقات الجارية لتحسين الدفاع الامني وتمويل العسكري واعادة اعمار مناطق المدمرة من قبل المنظمة الارهابية.

الجدول (3) نسبة النفقات العامة الي الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2010-2021)

مليون دينار

السنوات	نفقات العامة	الناتج المحلي الاجمالي	المساهمة للنفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي
2010	70,134,204	162,064,566	43.28
2011	78,757,667	217,327,107	36.24
2012	105,139,575	254,225,491	41.36
2013	119,127,556	273,587,529	43.54
2014	112,192,126	266,332,655	42.12
2015	70,417,515	194,680,972	36.17
2016	73,571,040	196,924,142	37.36
2017	75,490,115	221,665,710	34.06
2018	80,873,189	268,918,874	30.07
2019	111,723,523	276,157,868	40.46
2020	76,082,443	219,768,798	34.62
2021	102,849,659	301,439,534	34.12

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء و الابحاث ، تقارير النشرة السنوية للمدة (2003 - 2021) .
- وزارة التخطيط و التعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية

* نسبة المساهمة : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات اعلاه مستعينا بقانون نسبة المساهمة= الجزء/الكل *100

المبحث الثاني

مؤشر الايرادات العامة واثرها في النتاج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2010 – 2021)

شهد العراق العديد من الظروف التي شكلت عناصر عدم استقرار على الصعيد الاقتصادي بالدرجة الاولى، كان اولها حرب الخليج الثانية بالاضافة الى العقوبات الاقتصادية، اذ اعتمد العراق في هذه المرحلة على التمويل الداخلي لزيادة الايرادات بسبب توقف تصدير النفط ثم عاد 1996 ليصدر النفط وفي عام 2113 شهد العراق الحرب الاميركية وما اثر عليه في انفتاح العراق على العالم بشكل اوسع من. وعاد لينصدم بالصراعات الداخلية مرة اخرى متمثلة بدخول داعش الى العراق وتدمير بعض الحقول النفطية مما اثقل من كاهله بسبب هذه الحرب.

2-2-1 : تطور الايرادات العامة في العراق للمدة (2010 – 2021)

من الجدول (4) يبين ان معدل تغير السنوي للايرادات العامة شهد ارتفاعا ملحوظا في سنة 2021 وبلغ (72.6%)وهي اعلى معدل خلال مدة الدراسة (2010 – 2021).

بينما اقل نسبة للتغير السنوي كان قي سنة 2020 وبلغ (-41.25 %) مقارنة بسنوات الدراسة.

الجدول (4) ايرادات العامة الي ناتج الاجمالي في العراق للمدة (2010-2021)

مليون دينار

السنوات	ايرادات العامة	معدل تغير السنوي
2010	69,521,117	---
2011	99,998,776	43.84
2012	119,466,403	19.47
2013	113,767,195	-4.77
2014	105,386,623	-7.37
2015	66,470,252	-36.93
2016	54,409,270	-18.14
2017	77,335,955	42.14
2018	106,569,834	37.80
2019	107,566,995	0.94
2020	63,199,689	-41.25
2021	109,081,464	72.60

المصدر

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء و الابحاث ، تقارير النشرة السنوية للمدة (2003 - 2021) .
- معدل تغير السنوي من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات اعلاه مستعينا بقانون معدل النمو السنوي = السنة اللاحقة – السنة السابقة/ السنة السابقة * 100

2-2-2 : نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2010 – 2021)

ان الجدول (5) يبين نسبة مساهمة الايرادات العامة في الناتج المحلي الاجمالي والذي وجد تذبذبا بين اعلى نسبة المساهمة للايرادات العامة في سنة 2012 وبلغ (46.99%) وتلتها سنة 2011 وبلغ (46.01%) الى اقل نسبة للمساهمة وذلك في سنة 2016 وبلغ (27.63%) من الناتج المحلي الاجمالي

جدول (5) نسبة ايرادات الي ناتج الاجمالي في العراق للمدة (2010-2021)

مليون دينار

السنوات	ايرادات العامة	الناتج المحلي الاجمالي	المساهمة للايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي
2010	69,521,117	162,064,566	42.90
2011	99,998,776	217,327,107	46.01
2012	119,466,403	254,225,491	46.99
2013	113,767,195	273,587,529	41.58
2014	105,386,623	266,332,655	39.57
2015	66,470,252	194,680,972	34.14
2016	54,409,270	196,924,142	27.63
2017	77,335,955	221,665,710	34.89
2018	106,569,834	268,918,874	39.63
2019	107,566,995	276,157,868	38.95
2020	63,199,689	219,768,798	28.76
2021	109,081,464	301,439,534	36.19

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء و الابحاث ، تقارير النشرة السنوية للمدة (2003 - 2021) .
- وزارة التخطيط و التعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية

* نسبة المساهمة : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات اعلاه مستعينا بقانون نسبة المساهمة= الجزء/الكل *100

المبحث الثالث

مؤشر الدين العام واثرها في النتاج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2010 – 2021)

فمن الصعب على الدول النامية التي تنتهج نظما ديمقراطية التراجع عن زيادة الانفاق المبني على حافز سياسى، ولاسيما عندما تؤدي إلى زيادة فرص العمل في القطاع العام أو في المؤسسات شبه العامة. والنتيجة المترتبة على ذلك هي فشل الحكومات في توفير التمويل الضروري لتنفيذ خطط التنمية ، ومن ثم تلجأ إلى سد فجوه الموارد المحلية بالافراط في سياسة عجز الموازنة من خلال الاقتراض الخارجي أو المحلى.

2-3-1 : تطور الديون العامة في العراق للمدة (2010 – 2021)

في الجدول (6) ان اعلى نسبة التغير للديون العامة والبالغ (237.63%) وذلك في سنة 2015، حيث زادت النفقات العامة ولاسيما النفقات العسكرية ولاعادة السيطرة الدولة على مناطق المحتلة من قبل المنظمة الارهابية، واعادة اعمار البنة التحتية ولان الايرادات العامة لم تكن كافية لتغطية هذه النفقات المتزايدة فلجاء الحكومة الى الاقتراض المحلي والخارجي.

اما اقل معدل التغير السنوي في سنة 2013 والبالغ (-35.01%)، نتيجة لتحسن الايرادات العامة وارتفاع سعر النفط وزيادة انتاجها.

الجدول (6) تطور الديون العامة في العراق للمدة (2010-2021)

مليون دينار

السنوات	الديون العامة	معدل تغير السنوي
2010	9,180,806	---
2011	7,446,859	-18.89
2012	6,547,519	-12.08
2013	4,255,549	-35.01
2014	9,520,019	123.71
2015	32,142,805	237.63
2016	47,362,251	47.35
2017	47,678,796	0.67
2018	41,822,918	-12.28
2019	38,331,548	-8.35
2020	64,246,559	67.61
2021	69,912,394	8.82

المصدر

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء و الابحاث ، تقارير النشرة السنوية للمدة (2003 - 2021) .

معدل تغير السنوي من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات اعلاه مستعينا بقانون معدل النمو السنوي = السنة اللاحقة – السنة السابقة/ السنة السابقة * 100

2-3-2 : نسبة الديون العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2010 – 2021)

ان الجدول (7) يبين نسبة مساهمة الديون العامة الى الناتج المحلي الاجمالي والذي وجد تذبذبا بين اعلى نسبة المساهمة للديون العامة في سنة 2020 وبلغ (29.23%) الى اقل نسبة للمساهمة وذلك في سنة 2013 وبلغ(1.56%) من الناتج المحلي الاجمالي.

جدول (7) نسبة الديون العامة الي الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2010-2021)

مليون دينار

السنوات	دين العامة	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة دين العامه الى الناتج اعملى الاجمالى
2010	9,180,806	162,064,566	5.66
2011	7,446,859	217,327,107	3.43
2012	6,547,519	254,225,491	2.58
2013	4,255,549	273,587,529	1.56
2014	9,520,019	266,332,655	3.57
2015	32,142,805	194,680,972	16.51
2016	47,362,251	196,924,142	24.05
2017	47,678,796	221,665,710	21.51
2018	41,822,918	268,918,874	15.55
2019	38,331,548	276,157,868	13.88
2020	64,246,559	219,768,798	29.23
2021	69,912,394	301,439,534	23.19

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء و الابحاث ، تقارير النشرة السنوية للمدة (2003 - 2021) .
- وزارة التخطيط و التعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية

* نسبة المساهمة : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات اعلاه مستعينا بقانون نسبة المساهمة= الجزء/الكل *100

الاستنتاجات:

1 -ان الوضع الاقتصادي في البلد يشهد تطورا ملموسا بشكل كبير في مختلف المجالات ولعل السبب الاول في ذلك هو الفساد المالي والاداري الذي كان ولايزال ينخر في الاقتصاد العراقي خاصة وان العراق احتل اسفل سلم الترتيب في النزاهة والشفافية وبحسب احصاءات منظمة الشفافية الدولية.

2 -ان الموازنة العراقية يتم اعداها بالطرق التقليدية والتي اثبتت عدم كفاءتها، اذ لم يشهد الاقتصادي العراقي أي تطورا ينعكس على العمل بهذه الطريقة. اضافة الى انها لا تتضمن بنود تطوير المنشأة الصناعية المتوقفة عن العمل او حتى تحويل هذه المنشأة الصناعية الى القطاع الخاص وخاصة تلك المشاريع التي تشكل عبء على الميزانية العامة للدولة.

3 -عدم الالتزام بتوقيت اقرار الموازنة العامة وهذا ما يفقد الثقة من الجمهور بالدولة، اذ انها لم تلتزم بهذه التوقيتات ما عدا عام 2016 والذي اظهر عجزا كبيرا في الموازنة مما ينعكس سلبا عليها كون ان ذلك لا يتضمن تحقيق المكاسب الخاصة على حساب الشعب.

4 -تم تحليل اثر الايرادت العامة على الناتج المحلي الاجمالي وتبين ان الايرادات العامة كان لها الاثر الاكبر على الناتج المحلي الاجمالي وهو مايبن ان العراق مازال يعتمد على المصدر الريعي في الايرادات وهو النفط.

5 -تم تحليل اثر الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي وتبين ان الانفاق الاستهالكي ساهم بالاثر الاكبر كون ان المجتمع العراق مجتمع استهلاكي بالدرجة الاساس.

6 -تم تحليل الدين العام على الناتج المحلي الاجمالي وتبين ان الدين الخارجي ذو علاقة موجبة مع الناتج المحلي الاجمالي وعلى العكس من الدين الداخلي.

7 -تم تحليل مؤشر الايرادات العامة والانفاق العام والدين العام لمعرفة ايهما اكثر تأثيرا على الناتج المحلي الاجمالي، وتبين من التحليل ان متغير الايرادات العامة هو المتغير الاهم والاقوى في التأثير على الناتج المحلي الاجمالي ويأتي من بعده المتغيرات الاخرى.

التوصيات:

1 -الانتقال بالاسلوب التقليدي للموازنة العامة للدولة والذي يعتمد اسلوب البنود الى اساليب اخرى اكثر كفاءة مثل الموازنة الصفرية او موازنة برامج الاداء ألجل تحقيق الاهداف المهمة للسياسة المالية في الرقابة والتقييم والحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري باتخاذ الاجراءات القانونية الصارمة.

2 -الالتزام بالاوقات المحددة الاعداد الموازنات العامة وفق قوانين وتشريعات واضحه.

3 -القيام بأعداد موازنة استثمارية تكون منفصلة عن الموازنة الاعتيادية ألجل النهوض بالواقع الاستثماري ودفع عجلة التقدم والتنمية اضافة الى الاشراف والرقابة الحكومية على المشاريع وفرض القوانين الصارمة حتى يتم التنفيذ ضمن المدة المحددة والاسعار المعقولة وعدم التهاون مع المتهاونين في ذلك.

4 -يعد الاقتصاد العراقي اقتصادي ر يعي يعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل، لذا البد للحكومة ان تعمل وبشكل صحيح لتنويع القطاعات الاقتصادية وتطوير قطاعي الصناعة والزراعة وتهيئة البنية الاستثمارية لجذب الاستثمار الاجنبي ودعم القطاع الخاص والاهتمام بالجانب السياحي.

5 -وعند الالتزام بتنفيذ النقطة السابقة فيجب على الدولة انشاء صندوق سيادي تتوجه اليه الفوائض المتراكمة من القطاع النفطي بشكل خاص وبقية القطاعات بشكل عام.

6 -التنسيق وضبط العالقة بين كل من الانفاق العام والايرادات العامة وفق ما يعرف

بعقلنة السياسة المالية حتى يتم الاستفادة من الفائض والحد من العجز قدر المستطاع وألجل ذلك يجب اعداد الموازنة وفق ما يتطلبه الوضع القائم في البالد وبما يتناسب مع الموارد المالية المتاحة.

7 -السعي الجاد للحد من البطالة الاجبارية المتفشية في البالد من خالل تطوير جانب

القطاع الخاص كون ان مؤسسات الدولة غير قادرة على استيعاب الاعداد الكبيرة من

العاطلين.

8 -العمل على ردع الفساد والمفسدين من خالل سن القوانين وفرض العقوبات بشكل جدي وليس مجرد قانون يكتب على ورق وغير قابل للتنفيذ الجل النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي بشكل حقيقي.

المصادر

القران الكريم

- سورة الاسراء، اية 29.

التقارير والنشرات الرسمية

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء و الابحاث ، تقارير النشرة السنوية للمدة (2003 - 2021) .
- وزارة التخطيط و التعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.

الاطاريح والرسائل

- محمد ولد محمد الزين،(2012)، دورة السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم دراسة حالة موريتانيا (2006-2009)،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- جمال بن دعاس ، (2010)، تكامل الوضفي بين الساستين النقدية والمالية دراسة مقارنة بين الإقتصاد الأسلامي و الإقتصادي الوضعي، اطروحة دكتوراه،جامعة الحاج لخضر الجزائري .
- الشيخ احمد ولد الشيباني، (2013)، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية، في ضل برامج الأصلاح دراسة حالة موريتانيا، رسالة ماجستير، جامعة فرحان عباس سطيف، الجزائر.
- بهاء الدين طويل,(2016), دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر(1990-2010)، اطروحة دكتوراه، جامعة، الحاج لخضري، بانتة_ الجزائر.
- عبداللطيف حدادي،(2017)، دؤر اليساسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر(2000_2014)، رسالة ماجستير، جامعة جيلالي الياس، سيدي بلعباس، الجزائر.
- حمزة الخلاقي،(2019)،التنسيق بين السياستين المالية ودورة في معالجة التضخم حالة الجزائر (2001-2017)رسالة ماجستير، جامعة محمد يوضاف، الجزائر.

البحوث والدوريات

- محمد آدم،(2000)، ماهية الموارد الاقتصادية وانواعها، مجلة النبأ، العراق، العدد 50 .
- .احمد ابراهيم على"(2011)، الاقتصاد المالي والسياسة الناقدية مراجعات وابحاث، بغداد.
- ظاهرعمران موسى، (2014)،التحويلات الاجتماعية ودورها في اعادة توزيع الدخل في العراق.

- محمد بن عبدالملك السلمان و احمد بن بكر البكر،(2016)، مفهوم النتاج المحلي الإجمالي.
- جواد كمال كاظم الشمري، ابتهال احمد عبد عون، (2018)، تحليل تنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل الدين الحكومي 2006_2016، العراق النموذجأ.
- فطوم حوح ومرغاد لحضري،(2016)،فعالية السياسة المالية علي اداء السوق المالي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43.
- عدنان داؤد والعصامي، حسام الدين همام العذاري،(2020)،السياسة المالية في العراق بين التجاهل ومتطلبات الأصلاح، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 1، العدد 56.

الكتب

1 .رجاء خضير الربيعي، (2013) دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، الاردن.

2 .محمد طاقة واخرون،(2009)، اساسيات علم الاقتصاد) الجزئي والكلي، دار اثراء للنشر والتوزيع، الاردن.

3 .هشام محمد صفوت العمري،(1988)، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، الجزء الثاني، ط ، مطبعة التعليم العالي، بغداد، .

4 .طاهر الجنابي,(1995), علم المالية العامة والشريع المالي ورارة التعليم العالي و البحث العلمي، جامعة بغداد، بغداد العراق .

5 .محمد فوزي ابو العود، (2004) مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية.

6 .عبد المنعم فوزي، (1965)، المالية العامة والسياسة المالية، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية.

7 .عبدالمجيد عبدالمطلب، (2003)، السياسة الاقتصاد علي مستوى الاقتصاد القومي،مجموعة النيل العربية ، القاهرة مصر.

8 .نرمين مجدي، (2021)، مفاهيم اقتصادية اساسية الناتج المحلي الاجمالي، صندوق النقد العربي.

المصادر باللغة الانكلينزية

- The Editor of Encyclopedia Britannica, Allocation of resources, Economics,
- Encyclopedia Britannica, About the sitewww.britannica.com.
- I-William Easterly:(1933) 'Fiscal Deficits and Macroeconomic Performance in Developing countries, the world bank research observer.
- Muscatelli, anton and tirelli, patrisio and trecroci, caemine, (2002), money ans fiscal policy interactions over the cycle, some empirical evidence.
- Allen, tony,(2020),public financial management, revenue center for financial and management studies, university of london.
- Rena, ravinder and kefela, chirmai T, (2011), restructuring A fiseal policy encourages growth , case of selected African countries , journal od economic and business.
- The world Bank: World development report 1988, Washington, 1988.